



2013 – 1963: خمسون سنة هي عمر الظاهرة العلوية.
هل كانت هي التحول الانقلابي الوحيد في المجتمع السوري؟ لا.
إنما كانت أول ظاهرة لعسكرة طائفة أقلوية، في مجتمع يضم 18 طائفة. ومذهبنا. ودينا.
بل كانت أول مبادرة طائفية للاستيلاء على السلطة، وإقامة نظام طائفي بالقوة المستترة بدساتير شكلية. وقوانين مبتسرة.
وسياسة خارجية تبني ظاهريا رعاية قضية العرب المركزية (الفلسطينية).

والغرض شراء سكوتهم عن اغتصاب أقلية، لحق سائر المجتمع، في المشاركة في القرار والسلطة.
لكن لماذا صمد النظام العلوي، ولم تصمد أنظمة تونس. ولبيبا. ومصر، أمام الصحوة الشعبية؟
لأن هذه الأنظمة ليست طائفية. ولا تستطيع أن تستخدم جيوشها الوطنية ضد مجتمعاتها.
حدثت مقاومة نظامية في لبيبا. لأن القذافي جسد نظام العشيرة والقبيلة. هذا النظام الاستبدادي لم يصمد. لأن القبيلة أقل عصبية وتماسكا من الطائفة.

هل يمكن تحقيق مصالحة في سوريا، بين أطياف الثورة والنظام الطائفي. يليها تشكيل حكومة وفاقيه تسترد السلام المدني.
وتتولى التغيير على أساس الديمقراطية؟
أخفق مسعى الوسيط الدولي كوفي أنان. فورث شعاراته و مهمته الوسيط العربي / الدولي الأخضر الإبراهيمي.
الأخضر لا يريد أن يفهم أن دبلوماسية المصالحة تجاوزتها الأحداث الميدانية.

وفقد النظام شرعيته، منذ أن واجه الانتفاضة بالدبابات. والمدفعية. والطيران. لكن الوسيط ما زال يظن أن تبويس الشوارب ممكن بين الجزار والضاحية. بين طاغية قتل 60 ألف إنسان وأهل الضحايا.

ما زال الأخضر يتحدى أمته في الرهان على دبلوماسية العناد الروسية والخداع الإيرانية.
يتوعد الأخضر الضحايا بجهنم، إذا لم يقبلوا بجحيم التعايش مع نظام، حكم عليه الغباء بالانتحار.
لوقرأ الأخضر تاريخ هذا النظام الطائفي، لعرف أن الأب مارس الخداع الراهن، للاحتفاظ بالسلطة المطلقة.
كانت تهمي الخيانة والمؤامرة جاهزتين دائما وأبدا، لإدانة وسحق كل من يطالب بالديمقراطية.
جرى اغتيال زعماء السنة في سوريا ولبنان (صلاح البيطار. رفيق الحريري. المفتى حسن خالد...). كلما بدا للنظام العلوي

أنهم يشكلون خطرا على استمراره.

أُغمت النقابات المستقلة عندما اعتصمت مطالبة بالحرية. وعدها الأب بالديمقراطية.

عندما أوقفت الإضراب جرى اعتقال المحتجين. بقي بعضهم في السجون أكثر من عشر سنين. وأُوكل إلى ضباط المخابرات اختيار القادة النقابيين، وانتقاء المرشحين الحزبيين والمستقلين في الانتخابات النيابية.

عندما أيقن الإبراهيمي أن شعارات الحوار والمصالحة. وعفا الله عما سلف، باتت سوريا مسلحة مستحيلة، بعدما سجلت الثورة المسلحة انتصارتها الرائعة، عاد ليطرح شعار «التغيير الحقيقي»، من خلال حكومة توافقية توقف القتال، وتجري انتخابات في عام 2014. وتجلب قوات «الاحتلال» الدولية.

التغيير ليس شعارا. التغيير يعني أولاً إنهاء حكم الدولة البوليسية/ القمعية. وفصل النظام عن الدولة.

التغيير يعني فك قبضة السلطة الحزبية على الإدارة الحكومية والمحلية. التغيير يعني تحديد الجيش الطائفي. وإعادة بناء جيش وطني، ولائق للمجتمع. وللدولة. وللانتماء القومي. جيش مجيد سياسيا، كما في أية دولة ديمقراطية. لا علاقة له بالأحزاب. والطوائف. والزعamas.

التغيير يعني شفافية التسيير الحكومي والإداري، تحت رقابة البرلمان. والصحافة الحرة. والالتزام بالدستور. والقانون.

التغيير يعني دولة سوريا متسامحة لأشقائها وجيرانها ضمناً وعلناً. لا للمغامرات الخارجية لا للتحالفات الإقليمية. لا للاتفاقات والمعاهدات من دون عرضها للنقاش والتصديق في البرلمان.

لا لممارسة الإرهاب تحت شعار المقاومة والممانعة. لا لفرق الاغتيال. لا لمراكز التدريب على الإرهاب. والإجرام. لا للإعلام الكاذب. لا للمغالطة. والتغطية. والكذب. والافتراء، تصدر على لسان وزراء. ومسؤولين. وناطقيين رسميين.

هل يضمن الوسيط الدولي الإبراهيمي هذا التفسير الصريح للتغيير؟

من الضحك على الذات والغير، منح نظام القتل والقهر سنتين إضافيتين لإجراء انتخابات رئيسية، بموجب دستور الابن الذي خاطئ له المحامي مظهر العنبري «ترزي» الدساتير الشكلية منذ عهد الأب.

وهكذا، فالحوار. والمصالحة. والتغيير، يجب أن لا تكون شعارات تمر تحتها اتفاقات وقف القتال. ونشر قوات «حفظ السلام» دولية، تجمد الحل. وتطيل عمر النظام. وتمنع الثورة من استكمال نصرها النهائي. وتحط من قدر الاستقلال والسيادة.

أترك الإبراهيمي لضميره. وأمته، لأعود إلى موضوع العسكرية الطائفية.

فأقول إن الطائفة العلوية وحدها التي تمت عسكرتها. واستفادت من عوامل عدة في بناء نظامها ودولتها. وأولها وجودها الواسع، أصلا، مع أقليات أخرى في «جيش المشرق» الذي تسلمه سوريا ولبنان من فرنسا، كنواة للجيش الوطني.

ثم استفاد العلويون من الصراع السياسي بين اليمين واليسار، في الأربعينيات والخمسينيات. فأقبلوا على الانخراط في الجيش، فيما اكتفى أبناء الغالبية السنّية بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، مفضلين الانخراط في العمل الحر.

ولعب أكرم الوراني المحرك السياسي لتلك المرحلة، دوراً كبيراً في تسهيل تطويق العلويين في الجيش، ربما نكاية بالأسر الإقطاعية في مدينته (حماد).

وعندما اكتشف خطأ التاريحي، وحاول التوازن الطائفي في الجيش، كان الوقت قد فات.

سبق العلويون الوراني. فقلعوا نظام اليمين الديمقراطي الهش الذي أقامته كتلة ضباط دمشق، بعد إسقاطها دولة الوحدة المصرية/ السورية. ثم كان انقلاب 1963، إذاناً بانطلاق الحكم العلوي في سوريا.

أدّر الأب، بحنكة الحيلة والذكاء، الحلف بين نظامه والنظام الديني الشيعي في إيران، من دون إزعاج كبير لدول الخليج

العربي المتخلوقة من انفلات النفوذ الإيراني، باتجاه الخليج. والعراق. وسوريا. ولبنان.

في الوقت ذاته، احتل الأسد لبنان (1976)، فوق غطاء أخضر أميركي/ إسرائيلي. بل غدا شرطي لبنان في الثمانينات والتسعينات برضاء الأميركي.

مات الأب في عام 2000. ورثه الابن. فلم يكن على صبر الأب وحنته في حبك وفك التحالفات.

أغلق بشار منتديات الحرية. وساق روادها إلى المعتقلات. ووثق حلفه مع إيران، ودعمه لحزبها الطائفي في لبنان، من دون أن يتذكر حرص أبيه على علاقته العربية مع مصر وال السعودية.

عندما اتهم حزب الله ونظام دمشق باغتيال رفيق الحريري (2005)، قال الأسد الابن إن أخلاقه لا تسمح له بارتكاب جريمة قتل.

انفجار الثورة السورية أثبتت أن نظام بشار تسمح له «أخلاقه» بارتكاب ستين ألف جريمة قتل. ولما تنتهي المجازرة بعد تحدثت بالمنطق الطائفي. ليعرف القارئ العربي بدقة، من هو المسؤول عما جرى ويجري في سوريا. وأخلص إلى القول إن عسکرة الطائفة العلوية حالت دون دمجها في الحياة المدنية السورية. وظلت مستعصية على بوتقة الصهر الاجتماعية في المدن السورية.

لست طائفيا. ما زلت مؤمنا بأن تمسك السوريين بالانتماء القومي العربي، على أساس الالتزام بالحرية والديمقراطية، هو الخلاص للعلويين. وخلاص أيضا لفصائل المقاومة المسلحة التي تتناوشها التيارات الدينية المتزمتة. مع تذكرة التنظيمات السياسية في الداخل والخارج بأن التصرير بالالتزام بالهوية القومية الثقافية. والديمقراطية. والحرية، هو السبيل الوحيد لاستعادة الدور السوري المفقود.

[الشرق الأوسط](#)

المصادر: